# علاقة العراق بصندوق النقد الدولي

م.م سارين فيصل علي

كلية التراث الجامعة – قسم الادارة المالية والمصرفية

المستخلص

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة من المؤسسات الدولية المهمة والتي تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية التي تأسست مع نهاية الحرب العالمية الثانية, فهو مؤسسة منبثقة من الأمم المتحدة كجهة مركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة ومعالجة المشاكل التي تواجهها لتجنب تعمقها. الا ان البرامج التي يضعها الصندوق، تنطلق من تصور مسبق لحالة البلدان الاعضاء، من دون ان يأخذ الحالة الفردية للدول المعنية ببرامجه وهو ما يشكل عبء على مجموعة الدول التي طلبت مساعدة الصندوق ومنها العراق الذي يواجه تبعات برامج لا تتلائم مع متطلبات اقتصاده الاجتماعية والسياسية.

Abstract

The International Monetary Fund (IMF) is the most important international institution concerned with macroeconomic policy matters that was established at the end of the Second World War, it is an institution emanating from the United Nations as a central body in the monetary system, i.e. the international payments system and currency exchange rates that allow for commercial transactions between different countries And address the problems you face to avoid deepening. However, the programs set by the fund are based on a prior perception of the situation of member countries, without taking the individual situation of the countries concerned with its programs, which constitutes a burden on the group of countries that requested the assistance of the fund, including Iraq, which faces the consequences of .programs that are not compatible with the requirements of its social and political economy

المقدمة

ان النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة أطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق, وصندوق النقد الدولي اهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية(النقدية والمالية ) فهو وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة , أنشئت بموجب الميثاق الدولي عام 1945 ويقوم اساسا على الفكرة التي تبلورت لدى البلدان المشاركة في مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية في يوليو 1944 وذلك بهدف تجنب حدوث سياسات كلية دولية فاشلة التي قد تؤدي الى انهيار النظام النقدي مثلما حدث في الثلاثينيات.

وتكمن أهمية صندوق النقد الدولي في كونه من اهم المصادر التمويلية التي تقوم بالتمويل المؤقت للبلدان المختلفة وذلك لمساعدتها في حال حدوث مشكلة أو عجز في ميزان المدفوعات كما انه يقوم بوضع مقترحات لسياسات الاقتصادية للبلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية على المسار الصحيح بدلا من أن تقوم الدولة باتخاذ تدابير وإجراءات تؤدي في النهاية الى الأضرار بالاقتصاد والرخاء الوطني للبلد, كما انه يشرف على النظام النقدي الدولي ويعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات ويحقق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

وتقوم الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي بدفع حصص نقدية نظير عضويتها ومن هنا تتكون المصادر المالية لصندوق النقد الدولي التي تتيح له القيام بإقراض الدول الأعضاء التي تلجأ أليه عند وقوعها في مشاكل اقتصادية. وكلما زادت حصة الدولة العضو المقدمة للصندوق كان عدد أصواتها اكبر، حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية تقدم اكبر حصة للصندوق النقد الدولي تساوي 82,994.2 من حقوق السحب الخاصة وهو ما يعادل 17.45% من حصص الصندوق ومن ثم لها حوالي 831407 صوت.

ويقرض الصندوق البلدان التي تعاني من مشكلات في موازين مدفوعاتها في ظل مجموعة من البرامج التي تختلف وفقا للمشكلات المعينة التي وضعت من اجلها , وتوضع هذه البرامج لكي تناسب حالة كل وفقا للظروف الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد وتطورت تلك البرامج مع تطور وتغير الظروف الاقتصادية ومن هذه البرامج (اتفاقات الاستعداد الائتماني , وتسهيل الصندوق الممدد , وتسهيل النمو والحد من الفقر , وتسهيل الاحتياطي التكميلي , وخطوط الائتمان الطارئ, ومساعدات الطوارئ).

اذا ما اقترض عضو ما اموالا من الصندوق , فإنه يدفع رسوما متنوعة لتغطية مصروفات التشغيل للصندوق , ولتعويض العضو الذي تم اقتراض عملته , وفي الوقت الحالي , يدفع المقترض رسوما للخدمة والالتزام تقدر بحوالي 0.5 % من المبلغ المقترض , بالاضافة الى اعباء الفائدة حوالي 9 % . ولا يحصل اي عضو في الصندوق اي فائدة اشتراكات الحصص الا اذا اقترضت الاعضاء الاخرى عملته من سلة العملات , ولكن الاهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز , فهو يضمن ان يكون الصندوق من اوائل المقترضين الذين تسدد قروضهم , رغم انه في العادة هو اخر مقرض يقدم على تقديم الاموال الى البلدان بعد ان تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من توليفة فريدة من عدة معوقات منها البطالة والتضخم والتي تقف ورائها اسباب هيكلية وسياسية عديدة، واعتماد سياسات صندوق النقد الدولي بشكل تلقائي نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع , وادت الى هدر في إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية , وضخامة الموازنه التشغيلية في العراق وبخاصة فقرة الرواتب والاجور .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه يتناول مجموعة من المشاكل التي تأتي عن اعتماد سياسات صندوق النقد الدولي في العراق مثل البطالة والتضخم والموازنه ، والتأكيد على ضرورة وضع تصور منفرد من خلال سياسات مستقلة تتوائم مع احتياجات الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ( أن السياسات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في العراق كان لها انعكاسات سلبية على ارض الواقع في معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والبطالة والتضخم).

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى:

1. استعراض سياسات صندوق النقد الدولي والتطورات فيها
2. تحليل انعكاسات تلك السياسات على الواقع العراقي
3. تقييم اثر تلك السياسات على مؤشرات الاقتصاد العراقي

منهجية البحث:

من أجل أثبات صحة الفرضية من عدمه , ومن أجل الوصول إلى هدف البحث , تم الاستناد إلى المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليل المستندين إلى النظرية الاقتصادية كأساس في أجراء التحليل العلمي والعملي وباستخدام مختلف المصادر العلمية المتخصصة في مجال صندوق النقد الدولي , وقمت بتقسيم البحث إلى ثلاث مطالب يتضمن المطلب الأول :- صندوق النقد الدولي وقمت بتقسيمه إلى أولا:- نشأة ومفهوم صندوق النقد الدولي , ثانيا :- أهداف صندوق النقد الدولي وتناولت في المطلب الثاني :- السياسة الاقراضية للصندوق النقد الدولي وقمت بتقسيمه إلى اولا:- أهم السمات الاقراضية المقدمة من الصندوق , ثانياً :- التسهيلات التي يقدمها الصندوق , وتناولت في المطلب الثالث :- سياسات الصندوق والعراق وقمت بتقسيمه أولا:- تأريخ العراق مع الصندوق , ثانيا تقارير ومؤشرات حول تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي .

المطلب الأول / صندوق النقد الدولي

هو مؤسسة نقدية دولية تم التوقيع عليها في الولايات المتحدة الأمريكية ،وتم اعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وتم أنشاؤه لغرض مساعدة الدول على النهوض، باقتصادها بعد التدهور النقدي والاقتصادي الذي لحق بها بعد الحرب العالمية الثانية . (1)

وكما يتضح من أسمه فان الصندوق يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء فيه من موارده، لمعالجة ما تتعرض له من مشكلات في موازين المدفوعات للبلدان الاعضاء.وتجدر الإشارة هنا إلى ان هناك فرق بين صندوق النقد والبنك الدوليين، ففي حين يعمل الأول على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويمنح قروضاً مؤقتة تُعين البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، يعمل البنك الدولي على تعزيز التنمية الاقتصادية، عن طريق توفير الدعم المالي والفني، ويقدم المساعدة للبلدان الأعضاء في إصلاح قطاعات إنتاجية معينة أو تنفيذ مشاريع اقتصادية، والمساعدة التي يقدمها البنك هي طويلة الأجل بشكل عام وقد نشأ صندوق النقد الدولي في ظل ظروف تاريخية عالمية اتسمت بالحرب والأزمات المالية فكان لهذه الظروف بالغ الاثر في ظهور هذه المؤسسة العالمية وطبيعة اهدافها ومقاصدها .(2)

وتتمثل المهمة الأساسية للصندوق في العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي لغرض تفادي حدوث أزمة اقتصادية كما حصل في ثلاثينيات القرن العشرين ،الامر الذي أدى إلى قيام الدول الصناعية باتخاذ إجراءات صارمة ، من أجل حماية اقتصادها من خلال زيادة القيود المفروضة على الواردات وتقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج وتخفيض أسعار عملاتها، بالإضافة إلى فرض قيود على حرية حيازة المواطنين للعملات الاجنبية ولكن هذه الاجراءات أدت الى نتائج سلبية، حيث لم تتمكن أي دولة من المحافظة على ميزتها التنافسية لفترة طويلة .

لذلك كان الهدف الأساسي للصندوق هو مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات دون التعرض إلى أنكماشات في الاقتصاد ودون الاضطرار إلى تقييد التجارة من خلال الرقابات المشددة ويقع مقر الصندوق في واشنطن .

اولاً / مفهوم صندوق النقد الدولي

انعقد المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة المكون من ممثلي (44) دولة للتشاور في وضع الأسس الملائمة للنظام النقدي العالمي , وقد اكتسبت الاتفاقيتان المتعلقتان بإنشاء الصندوق والبنك , قوتهما القانونية في 1947 م عندما وقعتا وأودعت وثائق التصديق عليها من قبل (28) دولة, وقد بدأ الصندوق عملياته في 1947م , أما البنك فقد بدأ نشاطه في يونيو في سنة 1947 , وصندوق النقد الدولي يُعد مصرفا دولياً , ساهمت في رأس ماله الدول التي أنشأت كل منها بنسبة معينة تدفع بالذهب أو بالدولارات الأمريكية والباقي نقودا وطنية تودعها باسم الصندوق في بنكها المركزي , وفي أي جهة أخرى يقبلها الصندوق . فهو مصرف يتكون رأس ماله من عملات , تستخدم هذه العملات وكذلك الذهب عندما تقتضي الضرورة في تحقيق اغراض الصندوق أو أهدافه , وأعضاء صندوق النقد الدولي هم الدول , ويعتبر مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة, لكنه لايشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضواً في هذه المنظمة الدولية , ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه ، الذين يشملون جميع دول العالم تقريباً والبالغ عددهم اليوم 189 دولة.

ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى حاولت الدول المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات , ولكن هذا الأجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العماله , ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج ,ومن الأسباب التي أدت إلى فكرة أنشاء المؤسسات هي الحماية التجارية , سياسات حل المشاكل الداخلية على حساب الدول الأخرى( سياسة إفقار الجار) .

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي لإعادة الاستقرار الى أسواق البضائع ورأس المال الدولية , واقتصاديات أوربا الغربية التي تأثرت كثيراً بالحرب العالمية الثانية , أن الأدوار التي حددها صندوق النقد الدولي كانت تختلف لدرجة كبيرة , إذ إن استقرار أسواق رأس المال الدولية كان أساساً لاسترجاع حيوية التجارة الدولية والاستثمار, وقد قاد هذا الشاغل إلى تأسيس صندوق النقد الدولي , والذي أصبح مسؤولاً عن رصد وإعادة استقرار النظام المالي الدولي من خلال تمويل قصير الأجل لعجز ميزان المدفوعات

وفي كانون الاول من عام 1945, جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع (28) دولة على اتفاقية تأسيسه,وعليه فإن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944 . ومنذ ذلك الحين شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية العالمية لم يسبق له مثيل , ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة سواءً داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم – فإن معظم الدول شهدت تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة مابين الحربين العالميتين على وجه الخصوص , ومن أسباب ذلك ادخل من تحسينات على تسيير السياسات الاقتصادية لبلدان الاعضاء , بما فيها السياسات التي استحدثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد .

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية , وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة , مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة , وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها , وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح , فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدول تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين وتوثيق التعاون الدولي , وهو ما أدى إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون .

وقد ازدادت اهمية الاهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط أخر , الا وهو اتساع نطاق عضويته ذلك ان عدد البلدان الاعضاء قد تجاوز اربعة امثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه , وعددها 44 بلداً , الذي يرجع بشكل خاص الى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفيتية , والحق ان اتساع عضوية صندوق النقد الدولي , الى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي , قد تطلبت من الصندوق ان يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة اهدافه على نحو فعال. البلدان التي انضمت الى الصندوق فيما بين عامي

1945 و 1971 , قد اتفقت على ابقاء اسعار صرفها (اي قيمة عملاتها بالدولار الامريكي ) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح اختلال جذري في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي , ويطلق على هذا النظام اسم نظام بريتون وودز لاسعار الصرف .

ثانيا / أهداف صندوق النقد الدولي

من الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود بالتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف, وبذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينهم , وقد اتفق على أن تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بسعر الصرف المحدد لعملتها ولا تسمح بتقلبات هذا السعر إلا في حدود +/- 1%.

وسعر الصرف المحدد يكون على أساس الدولار الأمريكي , وهو بالتالي مرتبط بالذهب وفقاً لسعر معين ويحدد نظام الصندوق على أنه يجب على كل دولة عضو فيه أن تأخذ إذن الصندوق قبل خفض أو رفع قيمة عملتها كما يجب عليها أن يكون لها حصة في أموال الصندوق تتكون من (25 %) ذهب و(75%) من عملة الدولة نفسها , ويختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها , وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف .

المطلب الثاني /السياسة الاقراضية لصندوق النقد الدولي

اولاً / أهم السمات الاقراضية المقدمة من الصندوق

صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة او بنكا للتنمية , فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الاعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار, ويتم إيداع النقد الاجنبي المقدم ,الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلدان العضو في الصندوق , لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطاته الدولية وبالتالي أعطاء دعم عام لميزان المدفوعات , وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية ,وان اهم سمات الاقراض المقدم من الصندوق ما يلي:-

1 – قروض الصندوق مشروطة بالسياسات :- بمعنى ان البلد المقترض لابد ان يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات , وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وانشاء مزيد من الديون , والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض

2- قروض الصندوق مؤقته :- فحسب تسهيل الاقراض المستخدم, يمكن ان تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل الى ستة شهور او تطول لتصل الى اربع سنوات , ويتراوح فترة السداد بين 3.25 الى 5 سنوات للقروض قصيرة الاجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 الى 10 سنوات للتمويل متوسط الاجل بموجب الاتفاقات الممدودة.

3- يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء اولوية لسداد قروضه , فالبلد المقترض يجب ان يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد , حتى تتوفر الاموال لاقراض بلدان اخرى تحتاج الى التمويل لاغراض ميزان المدفوعات . ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات او رسوم الفائدة عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح .

وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل. وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض , وتعتبر كل من أعباء الفائدة التي يدفعها المقترض والتعويض الذي يحصل عليه الدائن من الصندوق أقل بدرجة بسيطة عن الأسعار السائدة في السوق , وذلك للحفاظ على الروح التعاونية للمؤسسة وتنطبق الرسوم الإضافية

أيضا على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي , اما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5 % سنوياً .

كما انه تعزيزا للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق , بدأ الصندوق يشترط اعتبارا من آذار من عام 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المعتمدة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية واليات والتدقيق , وفي الوقت نفسه قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة , والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية .

فعندما يتعرض الصندوق فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني . ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على طريق الصحيح , فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل أضافي من هذه المصادر وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن ان يكون أداة او حافز مهما لاجتذاب مزيد من التمويل وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته , وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض

ثانيا / التسهيلات التي يقدمها الصندوق

يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم مجموعة من التسهيلات لغرض مساعدة الدول التي تكون بحاجة إلى مساعدة وفيما يلي توضيح لأهم هذه التسهيلات :

1. تسهيلات تمويل المخزون السلعي :

هذه التسهيلات تتيح للأعضاء الاقتراض من الصندوق بنسبة تصل الى 50% من أجمالي حصة الدولة العضو للمساعدة في تكوين الاحتياطي الدولي من السلع .

2. تسهيلات البترول :

تمت الموافقة على هذه التسهيلات عام 1974 ولقد تم العمل بها بسبب الارتفاع الحاد في أسعار البترول في بداية السبعينات من القرن العشرين واستطاعت الدول الأعضاء من خلال هذه التسهيلات الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول بأسعار فائدة منخفضة نسبيا.

3.تسهيلات التمويل التعويضي والطوارئ :

الغرض من هذه التسهيلات مساعدة الدول الأعضاء، على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات والذي يحصل بسبب النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات ، من المواد الأولية أو التغييرات المفاجئة في مدفوعات الواردات من الغذاء وقد تم العمل بها عام 1963 .

4. تسهيلات الاصلاح الهيكلي :

تم العمل بهذه التسهيلات في عام 1986 لغرض توفير الأموال اللازمة إلى الدول النامية ،من أعضاء الصندوق والذين يعانون من مشكلة انخفاض دخولهم، بسبب العجز المتواصل في ميزان المدفوعات ويتمكنون من خلال هذه الأموال من تنفيذ برامج الاصلاحات الهيكلية .

5. تسهيلات تمديد الأرصدة :

تم العمل بهذه الاتفاقية في عام 1974 والغرض منها هو السماح للأعضاء بالسحب بمقدار 140% من حصتهم لفترة تصل من (3 - 4) سنوات لمواجهة خطورة الاختلالات الهيكلية

6.التسهيلات الخاصة :

يقدم الصندوق من خلال هذه التسهيلات التمويل للدول الأعضاء، ومن الأمثلة على ذلك تسهيلات التمويل التعويضي التي تهدف إلى مساعدة الدول التي تتخصص في تصدير السلع الأولية مما يمكنها من التعامل مع التقلبات الشديدة في حصيلة

الصادرات، وتسهيلات التحويل المنظم لمساعدة الدول الاشتراكية للتحول إلى اقتصاديات السوق وفي ظل هذه التسهيلات يمكن للدولة أن تقترض 500% من حصتها.

7. تسهيلات صندوق الائتمان:

وافق الصندوق على اقتراح لجنة التنمية بانشاء صندوق ائتمان لمساعدة الدول الأعضاء ذات العجز في بداية عام 1977 وتمنح الدول المعنية قروضا ميسرة بفائدة بسيطة تصل إلى 1/2 % وأجال استحقاق تصل إلى (6) سنوات .

8. اتفاقيات الاستعداد الائتماني :

تمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق ،ويعتبر أتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق،إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين (12 . 18) شهرا لمعالجة مايواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات .

9. تسهيلات النمو والحد من الفقر :

وهي تسهيلات بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء، التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض، فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق ،إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض وقد حل تسهيل النمو والحد من الفقر، محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في 1999 حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسين لبرامج السياسات في البلدان المعنية .

المطلب الثالث / سياسات الصندوق والعراق

واجه العراق صدمه مزدوجة من جراء هجمات تنظيم داعش والهبوط الحاد في اسعار النفط العالمية , ويؤثر هذا الصراع سلبا على الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والاصول , وتعطيل حركة التجارة , واحداث تراجع في ثقة المستثمرين , وقد تفاقم تأثير هبوط اسعار النفط في عام 2015 , وبعد ان كان ملموسا بالفعل في عام 2014 , مما اثر على الموازنة العامة , والقطاع الخارجي , وامكانات النمو متوسط الاجل , وتواصل السلطات التحرك لمواجهة الازمة بمزيج من التدابير التصحيح المالي والتمويل .

وللمساهمة في تلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة من جراء هجمات تنظيم داعش وانهيار اسعار النفط , تقدمت السلطات العراقية يطلب الموافقة على برنامج يتابعة خبراء الصندوق لارسال سجل للأداء فيما يتعلق بمصداقية سياستها بغية التمهيد لاتفاق محتمل للحصول على التمويل من الصندوق , والذي ينبغي ان تقوم السلطات بموجب هذا البرنامج بتنفيذ تدابير لضبط اوضاع المالية العامة بحيث تعمل على احتواء النفقات العامة على نحو يتسق مع الحيز المتاح من الايرادات والتمويل , وتهدف الى تخفيض العجز الاولي غير النفطي بمقدار 20 مليار دولار امريكي او 12 % من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي 2013 2016 , كذلك تم التوصيل الى اتفاق في اطار هذا البرنامج حول التدابير اللازمة لتعزيز ادارة المالية العامة , ومكافحة غسل الاموال وتمويل والارهاب , واستقرار القطاع المالي .

اولاً / تأريخ العراق مع الصندوق

ان العراق عضو مؤسس في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ عام 1944 لكن عام 1977 بدأت العلاقة تتعثر بين العراق وصندوق النقد الدولي بعد ان قرر النظام حين إذ عدم تزويد الصندوق بأي بيانات تتعلق بالاقتصاد العراقي ولم تعد العلاقة الى طبيعتها الا بعد عام 2003 مع العلم ان علاقات العراق مع المنظمتين ينظمها قرار مجلس الامن الدولي لعام 2003 الذي الزم العراق بالتعاطي الايجابي مع صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف الوصول الى تسوية لديون العراق الخارجية عبر اتفاق (نادي باريس) وهو أمر ملزم وليس خيارا للعراق على اعتبار ان استقرار العراق هو جزء من الاستقرار الاقتصادي الاقليمي والدولي .

بدايات التعامل مع الصندوق والبنك الدوليين كان عام 2003 عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة ولكن العمل الرئيس بدأ من تسوية ديون العراق في نادي باريس بعد ان أجرى صندوق النقد الدولي عملا مهما لصالح العراق من خلال أعداد جداول تحديد تحمل الدين فكان مستوى تحمل العراق للدين بمستوى ضعيف اي انه لا يستطيع تسديد اكثر من 10 % من الديون وهذا الذي دفع الصندوق الى دعوة دول نادي باريس إلى إطفاء 90 % من ديون العراق شريط ان يدخل العراق في اطار اتفاقية (البلدان ما بعد الصراعات EBCA ) وكان هذا عام 2004 التي تمد الى 2028 وتسري على جميع ديون العراق الخارجية , وتم الطلب من العراق توقيع اتفاقية (الاستعداد الائتماني SBA) فيها عدد من الشروط من بينها تعديل الوضع المالي في البلد وزيادة أسعار الوقود الذي كان يباع بأسعار منخفضة مما شجع المهربين على تهريبه إلى دول الجوار , وبعد توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني عام 2005. تم شطب 30% من الديون كوجبة ثانية ليكون مجموعة الديون المشطوبة 60 % وقد انتهت الاتفاقية بنجاح عام 2008 وتم تسقيط 20% من الديون وبذلك يكون العراق قد تخلص من 100 مليار دولار من ديون الخارجية وجدولة المتبقي من الديون لغاية 2028 مع توقف جميع الفوائد منذ عام 2005 وهذه تمثل منفعة كبيرة للبلدان , وتوصل العراق آنذاك إلى قرار وانجاز ناجح هو إطفاء ديون 55 دولة عدا 13 دولة لم يتم تسوية ديونها اغلبها دول عربية لكن تم إعادة جدولة ديونها فيما بعد ,ثم استمرت مسارات الاتفاق والعلاقة مع الصندوق والبنك الدوليين , تسير بنحو جيد لاسيما في الجزء المتعلق بالديون لحين انتهاء عمر اتفاقية الاستعداد الائتماني الثانية عام 2013 .

وفي نهاية عام 2015 دخل العراق في تفاوض الاتفاقية الثالثة للاستعداد الائتماني للحصول على قرض وفي 7 يوليو 2016 وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق للاستعداد الائتماني مع العراق بقيمة (3.831 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) حوالي 5.34 مليار دولار أمريكي او 230% من حصة العراق لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي, وتتيح موافقة المجلس صرف455 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 634 مليون دولار امريكي , وكان العراق قد حصل في 2015 على دفعة تعادل 891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 1.24 مليار دولار أمريكي وقت الموافقة , ولكن صندوق النقد الدولي طلب من العراق جملة من الالتزامات والإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية لغرض منحة هذا القرض .

ثانيا/ تقارير ومؤشرات حول تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي

تهتم سياسات الاستقرار الاقتصادي بتحقيق العديد من الهداف أهمها معدل سريع من النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية للعملة كما يهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية إلى تحقيق التوظيف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات , أي أن الاستقرار في هذه الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات .

أولاً:- التضخم

يعد التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة، التي تعاني منها أغلب اقتصادات دول العالم ولاسيما النامية منها، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد كان للآثار التي خلفتها السياسة المالية في العراق خلال العقود السابقة نتائج ضارة على الاستقرار الاقتصادي الكلي ،اذ تسبب انقطاع الموارد من النقد الأجنبي بفعل الحصار الاقتصادي والتوجه نحو التوسع في الأنفاق لمواجهة متطلبات ، إنفاق الحكومة واستمرار سياسة الدعم في دفع السلطة المالية نحو المزيد من الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز في ظل الإيرادات ،ومما ساعد على ذلك غياب سوق نقدية عالية المرونة الأمر الذي احدث صعوبات شديدة تركزت في عدم قدرة السياسة النقدية على أحداث التأثير الايجابي في مستوى الائتمان واتجاهاته بالشكل الذي ينشط من عملية النمو وتحقيق الاستقرار .

جدول (1 )

معدلات التضخم في العراق للسنوات من (2010 – 2017)

| السنة | معدلات التضخم % |
|---|---|
| 2010 | 5.6 |
| 2011 | 6.2 |
| 2012 | 8.7 |
| 2013 | 1.9 |
| 2014 | 2.2 |
| 2015 | 3 |
| 2016 | 5.3 |
| 2017 | 0.3 |

ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية (2010 2017)

شهد عام 2010 انخفاض معدلات التضخم بشكل كبير لتصل الى 5.6% وذلك لعدة أسباب منها استخدام البطاقة الوقودية والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية بالإضافة إلى تحسين الوضع الامني في العراق وتحسين التجارة الخارجية وشهد عامي 2011 و 2012 ارتفاع بسيط في معدلات التضخم لتسجل 6.2% و8.7% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية وارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية. في حين انخفض معدل التضخم في عام 2013 الى 1.9% نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الناجم عن تحقيق فائض في الإيرادات النفطية وفي عام 2014 عاد التضخم إلى الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة حيث أن دور البنك المركزي من خلال سياسته النقدية المتبعة ،ساهمت في المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل أوضاع مضطربة وغير مستقرة سواء داخل البلاد او في دول الجوار، والتي انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد العراق وفي عام 2015 بلغ معدل التضخم 3% بنسبة ارتفاع قليلة بلغت 0.8% عن العام السابق وهي تعد أحدى مؤشرات للاستقرار الاقتصادي وعاودت معدلات التضخم إلى الارتفاع في عام 2016 وزيادة عجز الموازنة حيث بلغ (0.3%) معدل التضخم الى انخفاض في عام 2017.

ثانياً :ـ البطالة

من المعروف أن ظاهرة البطالة هي ظاهرة عالمية لاتخص بلد معين ويمكن أن تحصل في أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، لذا تعد ظاهرة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه مختلف الاقتصادات ولاسيما اقتصادات البلدان النامية ، والعراق قبل تسعينيات القرن الماضي لم يكن يعاني من بطالة واضحة ، وذلك بفضل البرامج والأساليب التي تضمنتها الخطط التنموية حين ذاك، أذ أن ماتحقق من إيرادات هائلة لمنتجات القطاع النفطي خلال تلك المدة كان كفيلاً في تحقيق فرص عمل وفي جميع القطاعات الاقتصادية ، (2)

جدول(2)

معدلات البطالة في العراق للفترة ( 2010 – 2017)

| السنة | معدلات البطالة % |
|---|---|
| 2010 | 15 |
| 2011 | 16.5 |
| 2012 | 11.9 |
| 2013 | 16.40 |
| 2014 | 17.1 |
| 2015 | 25 |
| 2016 | 10.22 |
| 2017 | 12 |

المصدر:- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،النشرات الإحصائية للأعوام (2010- 2017)

ويلاحظ من الجدول (2) استقرار معدلات البطالة في عام 2010 وفق مسوحات وزارة التخطيط بمعدل 15% وذلك بسبب فتح وظائف جديدة في مؤسسات الدولة والى تزايد مشاريع أعادة الأعمار التي استوعبت أعداد كبيرة من العاملين وبالأخص في المشاريع الخدمية واتجهت، معدلات البطالة الى الارتفاع في عام 2011 ولتصل الى 16.5% ذلك نتيجة تزايد أعداد الخريجين وانخفاض التوظيف في مؤسسات الدولة واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع مابين عامي 2013-2014 لتصل الى 16.4% و17.1% على التوالي وذلك لانخفاض عوائد النفط وسيطرة تنظيم داعش على شمال وغربي البلاد والتي أدت الى نزوح الالاف العوائل وفقدانهم لأعمالهم ، واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع خلال الاعوام 2015-2017 وذلك بسبب قلة الوظائف المتوفرة في القطاع الحكومي.

ثالثاً:- الناتج المحلي الأجمالي

يعد الناتج المحلي الأجمالي احد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج يعد من الامور المهمة لمعرفة مواضع الخلل في الاقتصاد، ومعالجتها فمن خلال بيانات الجدول (3)

جدول ( 3)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2010 - 2017)

| السنة | معدلات الناتج المحلي % | سعر النفط( دولار للبرميل) |
|---|---|---|
| 2010 | 6.40 | 77.4 |
| 2011 | 7.55 | 107.40 |
| 2012 | 13.94 | 112 |
| 2013 | 6.57 | 102 |
| 2014 | 2.12 | 96 |
| 2015 | 2.10 | 49.65 |
| 2016 | 4.3 | 44.93 |
| 2017 | 5.5 | *77 |

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي 2017 – البنك المركزي العراقي

المصدر:- – منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، التقارير الاحصائية للسنوات (2010 2016)

يلاحظ زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من 2010 الى 2012 وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة صادرات النفط العراقي فضلا عن زيادة انتاج بعض القطاعات الاقتصادية كالنقل والمواصلات والبناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد. وشهدت الأعوام 2013 2015 انخفاضات متتالية في نمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثر قطاع الزراعة بشكل كبير، بالحروب الدائرة في البلاد ونزوح أعداد كبيرة من الأفراد العاملين بالزراعة، بالإضافة إلى تقييد الأنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية وارتفع بشكل طفيف معدل نموه في عام 2016 ليصل الى 4.3% مع توقعات بتباطؤ ارتفاعه وذلك بسبب استمرار العنف، والمعارك وتراجع أسعار النفط مقابل ارتفاع تكاليف الاحتياجات العسكرية والإنسانية وزيادة حالات النزوح والتهجير الداخلي في المناطق التي تدور فيها معارك مع داعش , وفي عام 2017 ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب زيادة صادرات النفط العراقي .

رابعاً:- الموازنة العامة

تعاني الموازنة العراقية من اختلال مزمن وذلك بسبب اعتمادها على الايرادات النفطية بشكل أساسي فعند ارتفاع أسعار النفط ، ترتفع الايرادات النفطية مع بقاء الايرادات الاخرى، على ماهي عليه وربما تنخفض عن مستواها السابق نتيجة زيادة الاعتماد على الايرادات النفطية، وبالتالي حصول فائض في الميزانية والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار النفط حيث تشكل الايرادات النفطية 90% بينما تمثل الايرادات الاخرى كالرسوم والضرائب 10% في وقت تتجاوز فيه ديون العراق 60 بليون دولار , وشهدت الموازنة العامة زيادة واضحة في الايرادات العامة مقارنة، بالنفقات العامة اذ ارتفعت الايرادات العامة للفترة من 2010 - 2011 كما مبين في الجدول (4) بسبب تزايد صادرات القطاع النفطي وارتفاع اسعاره، اما النفقات العامة فقد شهدت هي الاخرى تزايد خلال المدة نفسها ، بسبب زيادة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية ، واعتماد الموازنة على النفط كمصدر رئيسي للايرادات يؤدي إلى حدوث خلل في هيكل الصادرات العراقية التي تعتمد بشكل شبه كامل على منتجات هذا القطاع والتي تعتبر من الموارد، التي تتعرض لتقلبات الاسعار الدولية والتأثر بالازمات الداخلية والخارجية والحروب والظروف الطارئة الاخرى، في حين عانت موازنة 2013 من عجز بما يقرب من 19 تريليون دينار وذلك بسبب ظروف الحرب الدائرة وتزايد أعداد العوائل النازحة بالاضافة الى انخفاض اسعار النفط واستمر عجز الموازنة لعامي 2015 - 2016 وذلك لعدة اسباب منها تزايد المديونية الداخلية والخارجية وانخفاض اسعار النفط فضلاً عن تكاليف الحرب الدائرة التي تخوضها الحكومة ضد تنظيم داعش , قياسا بالعام السابق فيما يتعلق بالإيرادات فقد سجلت انخفاض بلغت نسبته(77.3%) ويعزى هذا الانخفاض الى ايقاف منتجات القطاع .

جدول (4)

الموازنة العامة للدولة للسنوات 2010- 2017 (تريلون دينار عراقي )

| السنة | الايرادات | النفقات | الفائض او العجز |
|---|---|---|---|
| 2010 | 69.5 | 64.4 | 5.1 |
| 2011 | 966 | 809 | 157 |
| 2012 | 102 | 117 | -15 |
| 2013 | 119.3 | 138 | 18.8- |
| 2014 | 139 | 163 | -24 |
| 2015 | 940 | 1190 | -250 |
| 2016 | 81 | 105 | -24 |
| 2017 | 77.3 | 75.5 | *1.8 |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للاحصاء، نشرات احصائية للاعوام ( 2010 – 2016)

- (*) التقرير الاقتصادي السنوي 2017 – البنك المركزي العراقي

الاستنتاجات

1. ان السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدول تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين وتوثيق التعاون الدولي , وهو ما أدى إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون
2. ان البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5 % سنوياً
3. تعد ظاهرة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه مختلف الاقتصادات ولاسيما اقتصادات البلدان النامية
4. اعتماد الموازنة على النفط كمصدر رئيسي للايرادات يؤدي إلى حدوث خلل في هيكل الصادرات العراقية التي تعتمد بشكل شبه كامل على منتجات هذا القطاع والتي تعتبر من الموارد، التي تتعرض لتقلبات الاسعار الدولية والتأثر بالازمات الداخلية والخارجية والحروب والظروف الطارئة الاخرى.
5. تحسين الناتج المحلي ألأجمالي احد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج يعد من الأمور المهمة لمعرفة مواضع الخلل في الاقتصاد، ومعالجتها من خلال بيانات معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

1- صرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل من قبل الصندوق الخاص في العراق وايجاد فرص عمل لهم
2- يجب أن يقوم الصندوق بتقديم القروض الى دول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف
3- العمل على وضع برامج تتلائم مع المتطلبات الخاصة للاقتصاد العراقي وذلك من خلال فريق تفاوضي قادر على تحديد اولوياته وبموجب جدول زمني محدد وبما يتوائم مع المتغيرات المجتمعية والسياسية المتغيرة.

المصادر

1- زينب حسين ، الاقتصادالدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر الطبعة العربية ، القاهرة ، 2005 .
2- شقيري نوري موسى ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر الطبعة الاولى ، عمان ،2012.
3- موردخاي كرياتين ، الاقتصاد الدولي مدخلا لسياسات ،ترجمة محمد ابراهيم ، دار المريخ للنشر الطبعة العربية ، الرياض ، 2010 .
4-ابراهيم متولي حسن المغربي , دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي, دار الفكر الجامعي ,الاسكندرية,2011.
5- احمد عمر،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, دار الدكتور للنشر الطبعة الأولى, بغداد،2009.
6- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ،دار النهضة للنشر الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2005.
7- السيد محمد أحمد السريتي , المنظمات الاقتصادية الدولية في مجالات التعاون النقدي والتجاري والتنمية والتمويل والزراعة والأغذية ذات الطابع الايدولوجي , الدار الجامعية , الإسكندرية , الطبعة الأولى , 2014.
8- السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان , التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية , دار التعليمي الجامعي , الإسكندرية ,2012.
9- شقيري نوري موسى وأخرون , المؤسسات المالية المحلية والدولية , دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الأولى , 2009.

10- صالح ياسر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الرواد المزدهرة للنشر الطبعة الاولى ، بغداد ، 2006.
11-طارق فاروق الحصري ، الاقتصادالدولي ، المكتبة العصرية للنشر الطبعة الاولى, مصر، 2010.
12- غازي النقاش ، التمويل الدولي ، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة ، عمان ، 2006.
13- محمد حمد القطاطشة, النظام الاقتصادي السياسي الدولي , دار وائل للنشر والتوزيع , الأردن , عمان , الطبعة الأولى 2013 .
14- مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للعراق , بيت الحكمة , بغداد , الطبعة الاولى , 2005.
15-ميثم عجام ، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر الطبعة الاولى ، عمان ، 2013.
16 -ميثم عجام صاحب , التمويل الدولي ,دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , 2008.
17- ميشيل ب. تودارو , التنمية الاقتصادية ,تعريب : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ للنشر , الرياض, 2006.
18- نهاد عبد الكريم ، البلدان النامية وأزمة النظام النقدي الدولي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، 1978

مصادر الانترنت

https:\\www.imf.org\media\websites-1
تقرير صندوق النقد الدولي http://www.inf.org.\exlernal-2
- عادل مهدي ،60بليون دولار ديون العراق ودعوات لاصلاحات،مجلة الحياة ،3 www.alhayat.com
www.droit-dz.com-4
bohoutmadrassia.blogspot.com-5
http\\www.imf.org.external\index.htm 7- -6
http://www.eastaws.com
-http://www.eastlaws.com 8
https:\\ www.ouarsenis.com\up\uploads -9